أثر القوانين الصوتية في بناء الفعل الثلاثي الأجوف المجرّد عند القدماء والمحدثين

دراسة تحليليّة

The impact of phonological laws on the formation of the hollow trilateral verb in the abstract ancient and modern
analytical study

م.د. طلال عدنان عبيد

Inst. Dr. Talal Adnan Obaid

قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

Arabic Dept./College of Education/Al-Mustansiriya University

talaladnan11@gmail.com

م.م. محمد فارس نعمة

Muhammad Fares Neame

وزارة التربية/ مديرية تربية ذي قار

Ministry of Education/ Dhi Qar Education Directorate

armsto2001@gmail.com

الملخّص

يهدف البحث الى بيان أثر القوانين الصوتية عند القدماء والمحدثين في تفسير التغيّرات التي طرأت على الفعل الثلاثي الأجوف المجرّد والمراحل التي مرّ بها هذا الفعل بصيغه المعروفة وتحليل آرائهم في هذا الجانب، فالمنهجية المعيارية- على الرغم من أهميّتها- لم تعد كافية أنْ تفسّر حقيقة التغيّرات التركيبية في الأبنية العربية، من حذف أو إبدال أو إعلال أو إقلاب أو غيرها، بل لربّما تكون العربية أحوج ما يكون للطريقة العلمية (الوصفية)، لتفسير تلك التغيّرات؛ لأنَّها كاللغات الإنسانيّة الأخرى تخضع لقوانين علميّة أيضاً، ولربَّما يكون ذلك باطّراد، هذا ما قصده المحدثون في دراساتهم الصرفية الحديثة المنطلقة من علم الصوت، فقد اختلفوا في تفسير تلك التغيّرات مستعملين القوانين الصوتية (قوانين البنية المقطعية، والنبر، والمماثلة والمخالفة، والمزدوج الحركي، وقانون الأقوى وقانون الجهد الأقل)، وغيرها. وإن تأثير تلك القوانين عند المحدثين كانت واضحة في تحليل التغيّرات التركيبية الحاصلة في أبنية الفعل الثلاثي الأجوف بصيغه الخمس: (فَعَلَ) من الواوي واليائي، و(فَعِلَ) من الواوي واليائي، و(فَعُلَ) من الواوي؛ لذا سنعمد في هذه الدراسة الى عرض هذه القوانين ومناقشتها، وتحليل آراء العلماء والباحثين، وبيان مدى ملاءمتها للواقع اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الفعل الثلاثي، الأجوف، المجرد، القوانين الصوتية.

Abstract

The research aims to show the impact of phonological laws on the interpretations of changes that occurred on the hollow trilateral verb in its various forms by ancient and modern scholars. The standard methodology, despite its importance, is no longer sufficient to explain the structural changes in Arabic morphology, such as deletion, substitution, alteration, inversion, and others. Perhaps Arabic is in greater need of a scientific (descriptive) approach to interpret these changes, as it, like other human languages, also follows scientific laws. This is what modern scholars meant in their modern morphological studies based on phonetics. They differed in interpreting these changes using phonological laws (laws of syllable structure, stress, similarity and dissimilarity, gemination, law of the strongest, and law of least effort), among others. The impact of these laws on modern scholars was evident in analyzing the structural changes in the hollow trilateral verb in its five forms: (fa'ala) from the waaw/yaa' pattern, (fa'ila) from the waaw/yaa' pattern, and (fa'ula) from the waaw pattern. Therefore, this study will present and discuss these laws, analyze the opinions of scholars and researchers, and demonstrate their suitability for the linguistic reality.

Keywords: trilateral verb, hollow, abstract, phonological laws.

المقدّمة

لا شَكّ أنّ المنهج الوصفي كان فاعلاً كثيرًا في الدراسات الصرفيّة العربيّة الحديثة، ويختصّ بوصف الظواهر اللغويّة كما هي في واقع استعمالها اللغوي، وبتفسير أصل التغيّرات التركيبية التي تحصل للأبنية العربية على وفق القوانين الصوتية المطّردة، في تحليل اللغات الإنسانيّة، في ظلِّ النظرة المعياريّة القائمة في الدرس اللغوي العربي القديم.

وقد كشفت الدراسات الصرفية الحديثة ـــ التي تعتمد على الدرس الصوتي كأصل في تفسير الأبنية الصرفية وكشف حقيقة التغيّرات التركيبيّة الحاصلة فيها من منطلق العلاقة بين العلمين ـــ عن تأثير كبير للقوانين الصوتية في تفسير تلك التغيّرات المتعلّقة بتركيب الأبنية العربية، وبخاصّة ما تخلقه بعض من التجاورات الصوتيّة المستثقلة أو المكروهة، من تأثّرات بين الصوامت والحركات، أو بين الحركات نفسها، أو بين الصوامت بعضها مع بعض، ومن هذه القوانين قانون المخالفة والمماثلة، وقانون البنية المقطعية، وقانون النبر، وقانون الجهد الأقل أو قانون الأقوى.

وسيبيّن البحث أثر تلك القوانين في تحليلات اللغويين القدماء والمحدثين، في موضوع بناء الفعل الأجوف للماضي الثلاثي الأجوف المجرّد بصيغه الخمس المعروفة: (فَعَلَ) من الواوي واليائي، و(فَعِلَ) من الواوي واليائي، و(فَعُلَ) من الواوي، نحو: (قال) من (قَوَلَ)، و(بَاعَ) من (بَيَعَ)، و(خَافَ) من (خَوِفَ)، و(طَالَ) من (طَوُلَ)، و(هَافَ) من (هَيِفَ)؛ إذ تجلّى أثر تلك القوانين الصوتية واضحاً في أبنية الأجوف الثلاثية المجرّدة؛ لما في هذه الأبنية من تغيّرات تركيبيّة تمثلت بتحويل الواو والياء إلى ألف.

وقد اختصّت الدراسة بتحليل الآراء الصوتية للقدماء والمحدثين المجدّدين الذين اعتمدوا علم الصوت كأساس في تحليل التغيّرات التركيبيّة في الأبنية الصرفية العربية، ممن وردت آراؤهم في مؤلفات (كتب)، أو في دراسات أكاديمية (رسائل، وأطاريح، وبحوث) من ذلك جهود العلماء (رينان، وعبد الصبور شاهين، والطيّب البكوش، وديزيره سقال، وفوزي حسن الشايب)، وغيرهم من الباحثين الآخرين الذي ستظهر جهودهم في الدراسة.

وقد جاء البحث في ثلاث فِقرات، اختصّت الأوّلى ببيان رأي القدماء في تفسير بناء الفعل الأجوف المجرّد، وطريقة تحليلهم لتلك التغيّرات التركيبيّة الحاصلة في أبنية الفعل الثلاثي الأجوف، وبيّنت في الثانية -بإيجاز- أثر القوانين الصوتية عند المستشرقين في تفسير بناء الفعل الأجوف المجرّد، أمّا الثالثة، فبيّنت فيها مفصلاً أثر القوانين الصوتية عند المحدثين العرب في تفسير بناء الفعل الأجوف المجرّد، وختمت البحث بخاتمة عرضت فيها أبرز النتائج التي توصّلت إليها في هذه الدراسة، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الآراء وتحليلها، ونقد ما يستحقّ النقد منها.

أولا: **رأي القدماء في تفسير بناء الفعل الأجوف المجرّد**

يُعد بناء الفعل الماضي المجرد من الأجوف الواوي واليائي -ما هو على زنة (قَالَ وبَاعَ وخَافَ)، وما شاكلها- من المسائل الصرفيّة المهمّة التي كَثُر حولها الحديث قديماً وحديثاً، فتعدّدت الرؤى، وتنوعت المنطلقات العلمية، فكانت شكلية افتراضية مرةً، وقياسية مرةً أخرى، وعلمية ترجع لقوانين صوتية تحكمها مرةً ثالثة، وكان لقوانين التجاور الصوتي أثر واضح فيها.

وكان مدار الحديث بشأن أصل هذا النوع من الأفعال، والكيفية التي تم بموجبها تغيّر البنية أو تطوّرها، والمراحل التي مرت بها حتى استقرّت على ما هي عليه الآن.

والسبب في هذه العناية عند العلماء هو أهمية هذا الموضوع، أو أنَّ بنية الفعل الماضي في هذا النوع من الأفعال تختلف في صورتها عن الأفعال الأخرى من (الصحيح والمعتل)، وتتعارض مع قواعد بناء الفعل الماضي المجرد على وزن (فَعَلَ) عند القدماء؛ لأنّ عين الفعل صوت مدّ، وهو (الألف)، كما تتعارض مع أشكال البنية المقطعيّة المثبّتة في العربية عند المحدثين؛ إذ تتابعت ثلاث حركات في البنية المقطعيّة لها، وتكوّن المقطع الثاني من حركات فقط بالشكل: (ق ـَـــ/ ـَـــ ـــَـــ/ ل ـــَـــ) على واقع الأفعال، وهذا غير ممكن في خصائص البنية المقطعيّة العربية ولا يجوز.

هذا ما جعل علماء العربية قديماً وحديثاً يستنفرون قواهم الفكريّة، ومرجعياتهم العلمية لتفسير هذه الأفعال، وما حصل فيها من تغيير أو تطوّر، فتعدّدت آراؤهم واختلفت، وكان علماء العربيّة القدماء يفترضون أنَّ أصل بنية الفعل الماضي الأجوف ثلاثية على وزن (فَعَل)، وأنَّ ما حدث في بنيته من تغيير يعود لقواعد الإعلال[1] التي تنصّ على أنَّ الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما تقلبان ألفاً (الثمانيني، ١٩٩١، صفحة ٢٩١) و (الأنصاري، ١٩٩٠، صفحة ١٣٧).

إذ بيّن سيبويه في باب حروف البدل ذلك قائلاً: "والألف تكون بدلاً من الياء والواو إذا كانتا لامَيْن في رَمَى وغَزَا ونحوهما، وإذا كانتا عَيْنَين في قَالَ وبَاعَ" (سيبويه،

(١) الإعلال هو تغيير حرف العلّة بالقلب، أو بالتسكين، أو بالحذف للتخفيف في الألف والواو والياء، ولا تكون الألف أصلا في المتمكن، ولا في فعلٍ، بل عن واو أو ياء، وللإعلال في العربية ثلاث صور هي: الإعلال بالقلب والإعلال بالنقل أو بالتسكين، والإعلال بالحذف، والإعلال بالقلب: هو قلب أحد أحرف العلة أو الهمزة حرفا آخر من هذه الأحرف نفسها، وله صور كثيرة منها: قلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما. ينظر: شرح شافية بن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ) مع شرحه وشواهده: ٣/ ٦٦، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: ٢/ ١٠٩، وظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٤٦، ١٩٩٨م: ١٦٨.

١٩٨٨، الصفحات ٤/ ٣٣٨-٣٣٩) و(المبرّد، ١٣٨٦ هـ، صفحة ١/ ١٩٩) و (ابن جني أ.، ٢٠٠٨، صفحة ١/ ١٤٦).

والسبب عندهم في الإبدال أو الإقلاب الحاصل في هذه البنى هو لأنّها متحركة وقبلها مفتوح، كما قال المبرد: "وإنما انقلبت؛ لأنها في موضع حركة، وقد انفتح ما قبلها) (المبرّد، ١٣٨٦ هـ، صفحة ١/ ٢٣٤) (ابن جني أ.، ٢٠٠٨، صفحة ١/ ١٤٩)، أو لأنّه يكره اجتماع ثلاثة أشباه متجانسة، كما يرى بعض من علماء العربية القدماء، كابن جني وابن يعيش، قال ابن جني: "وإنّما كان الأصل في قام: قَوَمَ، وفي خَافَ: خَوَف، وفي طَالَ: طَوُل، وفي بَاعَ: بَيَع، وفي هَابَ: هَيَبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشباه متجانسة، وهي: الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوّغها- أيضا- انفتاح ما قبلها) (ابن جني ا.، ١٩٩٣، صفحة ١/ ٢٢) (ابن يعيش، صفحة ١٦/ ١٠و٨٢).

وربّما يكون ابن عصفور (ت ٦٦٩ه) أكثر تفصيلاً في بيان علّة الإعلال في أبنية الفعل الأجوف الواوي واليائي؛ إذ يرى أنّ: "(فَعُل) و(فَعِل) قُلبت فيهما الواو والياء استثقالاً للضمة في الواو، والكسرة في الواو والياء، فقلبت الواو والياء إلى أخفّ أصوات العلة وهو الألف، لتكون العيّنات من جنس حركة الفاء وتابعة لها. وأمّا (فَعَل)، فقُلِبت الواو والياء فيه ألفاً لاستثقال صوت العلّة، مع استثقال اجتماع المثلين، أعني: فتحة الفاء وفتحة العين. فقالوا في (قَوَمَ) و(بَيَعَ): (قَامَ) و(بَاعَ)، فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف، ولتكونَ العين حرفاً من جنس حركة الفاء" (ابن عصفور الإشبيلي، ١٩٨٧، صفحة ١/ ٤٣٨). ويُوصف الرأيان الأخيران عند بعض من الباحثين المحدثين بأنّهما أقرب إلى المنهجيّة العلمية والتحليل الصوتي الحديث (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٠) (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣٢).

ومهما كان من أمر فإنَّ هذا الأصل لهذه الأفعال عند القدماء هو أصل افتراضي لا أصلَ له في الاستعمال، وإنّما قيس أصلها على المستعمل من الصحيح على وزن فَعَل، قال ابن جني: "وينبغي أن يعلم أنّه ليس معنى قولنا: إنَّه كان الأصل في (قَامَ، وبَاعَ: قَوَم وبَيَعَ) وفي (أخاف، وأقام: أَخْوَفَ، وأَقْوَم)... نريد به أنَّهم قد كانوا نطقوا مُدّة من الزمان (بقَوَمَ. وبَيَعَ)» ونحوهما ممّا هو مُغيَّر. ثم إنّهم أضْربوا عن ذلك فيما بعدُ. وإنّما نريد بذلك أنَّ هذا لو نُطق به على ما يُوجبُه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: (قَوَمَ، وبَيَعَ، واسْتَقْوَم واسْتَعْوَنَ)" (ابن جني ا.، المنصف، ١٩٦٠، صفحة ١/ ١٩٠) (ابن جني أ.، ٢٠٠٨، الصفحات ١/ ٢٥٦-٢٥٧).

هذا فيما يخصّ الرأي المعروف عن علماء العربية القدماء، فهم قد افترضوا أنَّ أصل هذه الأفعال هو ثلاثي على وزن (فَعَل)، وحصل فيها إعلال بالقلب؛ لأنّه متحرّك وما قبله مفتوح، أو لاستثقال تتابع ثلاثة أشياء متجانسة.

ثانياً: أثر القوانين الصوتيّة عند المستشرقين في تفسير بناء الفعل الأجوف المجرّد

اختلف المحدثون في أصل هذه الأفعال، وفي طريقة التحوّل الحاصلة فيها، وكانوا على اتّجاهات مختلفة، كلٌّ من منطلقه الذي يقتنع به، وكان في بعض آرائهم أثرٌ واضح لقوانين التجاور الصوتي –على ما تبين– في تحليلاتهم وتفسيراتهم للفعل الأجوف.

فمن حيث أصل الأفعال الجوف المجردة ظهر هناك رأي يمثّله المستشرقون، وتبعهم بعض من الباحثين العرب، ويرون فيه أنَّ أصل هذه الأفعال ثنائي وليس ثلاثياً، فأصل (قَالَ) هو: (قَلَ)، وأصل (بَاعَ) هو: (بَعَ)، وإنَّما صارت الألف في قَالَ وبَاعَ ونحوهما، من إطالة الفتحة القصيرة في الحرف الأوّل (فاء الفعل)، وبالشكل= ق ـــَـــ/ ل ـــَـــ): (ق ـــَـــ ـــَـــ/ ل ـــَـــ)، وهو ممّا جعل هذه الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي.

قال المستشرق (F.B. Black): "إن المصوت الطويل في الأفعال التي يكون الصامت الثاني من أصلها واواً أو ياءً، إنّما يأتي من إطالة المصوّت القصير الداخلي في الثنائي (قل Qala) فتصير: (قال Qilla) و(يقل Yalqola) تصير: (يقول Yalqoolo). وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثي" (شاهين ت.، ١٩٨٠، صفحة ٨٠) (عبد المقصود، ٢٠٠٦، الصفحات ٢٦١-٢٦٢) (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣٣) (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧١).

ويرى المستشرق رينان أنَّ إضافة صوت العلة ليس له تأثير يذكر في تغيير المعنى الأساسي الذي يفيده الأصل الثنائي (شاهين ت.، ١٩٨٠، صفحة ٨٠).

وتأييداً لهذا الرأي يقرّر الباحث توفيق محمد شاهين بأنَّ الفعل المعتل -لا سيما الأجوف- هو ثنائي بالأصل وبالاستعمال بقوله: "أمكننا أن نقرر وجهة نظر القائلين بأنَّ معتلّ الأفعال - ولا سيما معتل العين- وُضِع ثنائي في واقعه واستعماله، وفي حالته الأولى. فالمعتل ثنائي أُلحِق بالثلاثيات وهو ثنائي لفظاً، وإنْ بدا ثلاثياً خطاً في العربية" (شاهين ت.، ١٩٨٠، صفحة ٨١)، بينما يعدُّ آخرون هذا الرأي قريباً إلى الوهم والخيال منه إلى الحقيقة والواقع، وأنَّ الواقع اللغوي يناقضه ويصدمه (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣٣).

ثالثا: أثر القوانين الصوتيّة عند المحدثين العرب في تفسير بناء الفعل الأجوف المجرّد

يمثّل هذا الرأي بعضاً من المحدثين العرب؛ إذ يرون أنَّ أصل هذه الأفعال ثلاثية على وزن (فَعَل)، فقال أصلها: قَوَل، وبَاعَ أصلها: بَيَعَ، مستدلّين على ذلك ببقايا الأفعال من هذا النوع في العربية نفسها، وفي بعض اللغات السامية الأخرى، بما شاع فيها من الأفعال المصحّحة، التي يطلق عليها بـ(الركام اللغوي)عند الباحثين العرب. (عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ١٩٨٢، الصفحات ٥٨-٥٩) (رمضان عبد التواب، ١٩٩٧، صفحة ١٧) (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية،

٢٠٠٤، صفحة ٤٣٥)[١]، بما ورد في العربية من الأفعال الجوف المصحّحة، مثل: عَوِر، وحَوِر، و صَيد، وغَيَد، و أَطْوَل في قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة[٢]:

صَدَدْتُ فأَطْوَل الصّدُودُ قلّمَا وِصَال عَلَى طُوْلِ الصّدودِ يَدُومُ

وما ورد عن الحبشية أيضاً من هذه الأفعال، مثل: bayana بمعنى تحقّق، وdayana دَانَ، وysayt يبيع، وysawr يحمل، وkawama قَامَ (عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ١٩٩٧، صفحة ٢٩١) (عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ١٩٨٢، الصفحات ٥٩-٦٠) (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، الصفحات ٤٣٦-٤٣٧).

ويقول في ذلك فوزي الشايب: "ونحن من جانبنا نعدّ "الركام اللغوي" – مستأنسين بالحبشة- دليلاً قوّياً على تلك الحالة التي كان عليها الأجوف والناقص مصحّحين في طفولة اللغة". (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣٧).

فهو يرجّح هذا الرأي ويؤكد على صحّته أيضاً، ويذهب إلى ترجيح الأصل الثلاثي معظم الدارسين ممن اختصّوا بتحليل القضايا الصرفية صوتيا. (عبد الصبور شاهين، ١٩٨٠، صفحة ٨٢) (البكوش، ١٩٩٢، الصفحات ١٤٠-١٤٩) (عبده، ٢٠١٠، صفحة ٢٠٥).

فهم يتّبعون في هذا الرأي المفترض القدماء من علماء العربية؛ لذا نجد الباحث عبد الله الكناعنة يعد هذا الأصل المفترض عند القدماء هو أصل حقيقي كان مستعملاً وموجوداً في اللغة العربية الأدبية أو العامّة، ويدعم رأيه عن طريق مجموعة من الأدلة

(١) الركام اللغوي: هو بقايا لغوية مندثرة لبعض من الظواهر اللغوية و الكلمات في اللغة على صورة شواذ. ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٥٨-٥٩، و التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٧، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ٤٣٥.

(٢) ديوان الشاعر.

التي ذكرناها، مضيفاً إليها أنّه قد وصلت إلينا أخيراً أنماطاً لا تحصى من اللهجات العربية البائدة التي سادت في شمال الجزيرة العربية والأردن وأجزاء واسعة من سوريا والعراق ولبنان في المدّة التي سبقت العصور الإسلامية الأولى، وذلك كاللهجة الصفوية واللهجة الثمودية. (الكناعنة، ١٩٩٥، الصفحات ٥٦-٥٧).

ولكن في محاولة لأحمد الحمو -ويتبعه بها عبد القادر عبد الجليل- يعترض على هذه الأصول المفترضة عند القدماء والمحدثين، وعند علماء الساميات، أي: الأصل الثلاثي المفترض، والأصل الثنائي)، ويرى أنَّ هذه الأصول مزعومة لم تعرفها العربية، وأن النحويين قد ابتدعوها من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي (فَعَل) الثلاثي الذي كان من وصفهم أيضاً، وأنَّ الحلَ الأمثل ينبغي أن ينطلق ممّا هو موجود في اللغة فعلاً من دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٠) (عبد القادر، ١٩٩٨، الصفحات ١٨٧-١٨٨).

وفي سبيل ذلك الحل حاول الحمو استنباط القواعد التي تضبط عملية التحول لهذا النوع من الأفعال، ورأى أنَّ جذر الفعل الماضي الأجوف هو (قُلْ qul)، وجذر الفعل المضارع هو (قُول qul)، ولا فرق بينهما سوى طول المصوت الداخلي، فهو قصير في جذر الماضي، وطويل في جذر المضارع، وتبعاً لذلك؛ فإنَّ جذر المضارع ناتج عن جذر الماضي عن طريق إطالة المصوّت القصير (الضمة) في جذر الماضي. (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٧٠-١٧٣).

وتبيّن له ذلك عن طريق نظرة فاحصة في إسناد صيغ الفعل الأجوف إلى الضمائر المختلفة، فوجد أنّها تشترك في الأعمّ الأغلب بجذر واحد هو (قُلْ) في الماضي، و(قُول) للمضارع ما عدا ضمائر الغائب، نحو: قُلْتُ وقُلتِ وقُلتَ، وقُلْنا، وقُلْتما وقُلْتم وقُلتَنَّ، وقُلْنَ في الماضي، وتقُولُ وتقُولون وتقُولين، وتقُولان وتقُلْنَ في المضارع، ماعدا إسناده إلى ضمائر الغائب، فيبدو له أنَّ أصلها هو (قال)، يستثنى منها الضمير الغائب

(نون النسوة)، فأصلها: (قُلْ) وليس (قَالَ)، نحو: (قلْنَ). (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٧٠-١٧٣).

ويظهر أنَّ الحمو يحكم رأيه على الأصل الواقعي لهذا الفعل وإلحاق الضمائر به، من غير أن يرجع إلى تصريفات الفعل، ولا أن ينظر في تاريخه في اللغة العربية وفي الساميات، وهذا بالأصل مبدأ لساني وصفي، يعتمد على وصف الأشياء على واقعها من غير فرض عليها أو أثر التأريخ فيها، كما عرفنا من سمات اللسانيات في دراسة اللغات الإنسانية، ولكن في الحقيقة أنَّ الأمر لا يتعلق بوصف الكلمات من حيث الشكل فقط، بل من حيث النطق، فيجب أنْ يراعيَ الحمو عملية النطق لهذه الأفعال وما صاحبها من تغيير يلحق التسهيل في النطق، ليكون الوصف دقيقاً.

أما وجود الألف في (قال) و(باع) وما شاكلها من الأفعال الجوف، وكيفية التحول الحاصلة في بنيتها من الأصل الثلاثي (قَوَلَ) و(بَيَعَ)، فإنَّ للباحثين واللغويين المحدثين آراء مختلفة، واجتهادات كثيرة، تبعاً للمرجعيات العلمية لهم، وقد كان لقوانين التجاور الصوتي أثر واضح في بعض منها، وأوّل ما يظهر من آرائهم وتحليلاتهم أنَّهم انقسموا على قسمين، فبعضهم يرى أنَّ الألف في هذه الأفعال الجوف ليست أصلية وغير منقلبة من أصل آخر، بل هي خارجية على الصيغة، وبعضهم الآخر يرى أنَّ هذه الألف منقلبة عن أصل ثلاثي إمّا واوي أو يائي، (قَالَ) من (قَوَل)، و(طَالَ) من (طَوُل)، و(خَافَ) من (خَوِف)، و(بَاعَ) من (بَيَع)، و(هَافَ) من (هَيِف).

ويطالعنا في تمثيل الرأي الأوَل أحمد الحمو، ويتبعه عبد القادر عبد الجليل؛ إذ يقرّون أنَّ الألف في (قَالَ وبَاعَ)، وما شابههما هي ألف دخيلة، داخلة على الفعل من خارجه، ليست منقلبة عن أصل من (قَوَل) و(بَيَع)، بل هي لاحقة تدل على ذات الشخص الغائب، تلحق الفعل عند إسناده إلى الغائب، قال الحمو: "إنَّ الألف دخيلة على الفعل مثلما أنَّ اللواحق دخيلة عليه أيضا. أي أنَّ الألف لم تنشأ عند انقلاب الواو

في (قَوَلَ) ولا عن انقلاب الياء، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه". (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٤).

ويذكر الحمو أنَّه قرر ذلك عن طريق مقارنة بين إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع الدالة على المتكلم والمخاطب، وبين إسناده إلى ضمائر الغائب، فتبيّن له أنَّ ضمائر المتكلم والمخاطب تدلّ على الشخص والعدد والجنس عند إلحاقها لجذر الفعل الماضي الأجوف (قُلْ)، فاللاحقة (نا) في (قُلْنا)، مشتقة من ضمير الرفع المنفصل (نحن)، وتدل على الشخص المتكلم وعلى العدد (الجماعة)، وعلى الجنس (المذكر)، وهكذا اللواحق الأخرى (تَ) في (قُلتَ)، و(تُما) في (قُلتما)، و(تم) في (قُلتم)، (تِ) في (قلتِ)، و(تُنَّ) في (قُلتُنَّ)، كلّ منها تدل على الجنس والعدد والشخص. (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٣).

أمَّا في حالة إسناد الفعل الماضي الأجوف إلى الشخص الغائب؛ فإنَّ الأمر مختلف، وأن اللواحق –باستثناء نون النسوة في (قُلْنَ) التي هي صيغة مختصرة من (هُنَّ)– تدل على الجنس والعدد فقط عند إلحاقها ولا تدل على الشخص الغائب، فالتاء في (قالَتَا) تدل على التأنيث والتثنية، لكنها لا تدل على الغيبية، وتاء التأنيث الساكنة (تْ) في (قالَتْ) تدل على التأنيث والإفراد، ولا تدل على الغائب، واللاحقة (وا) في (قالوا) تدل على الجماعة وعلى جنسهم، وألف الأثنين في (قالا) تدل على الاثنين وجنسهم (التذكير)، ولا تدل على الغيبية، والفتحة في آخر الفعل (قالَ) تدل على الجنس والعدد، فالصيغة الأخيرة ظاهريا خالية من لاحقة مضافة إليها تدل على الجنس والعدد، ولكن في حقيقتها هي لاحقة تدل على ما دلت عليها مثيلاتها من اللواحق الأخرى فهي مصوّت قصير يدل على العدد والجنس مثلما تدل الفتحة الطويلة على ألف الأثنين وهي مصوت طويل، فكلاهما من جنس الحركات (الحمو، ١٩٨٩، الصفحات ١٧٣-١٧٤).

فتبعاً لهذه المقارنة بين اللواحق الدالة على المتكلّم والمخاطب، واللواحق الدالة على الغيبية ما عدا (نون النسوة)، فإنَّ الحمو يقرّر أنَّ الألف تدل على الشخص الغائب، فالأفعال المسندة إلى الغائب لعدم دلالة الضمائر الملحقة بها على الشخص بل على العدد والجنس فقط؛ لذا فإنَّ الألف تُعد دخيلة، وليست منقلبة عن واو أو ياء، وبهذا يُلغي فكرة الإعلال بالقلب من الأساس، قال: "ماذا يعني ذلك؟ يعني أنَّ الألف دخيلة على الفعل مثلما أنَّ اللواحق دخيلة عليه أيضا. أي أنَّ الألف لم تنشأ عن انقلاب الواو في (قَوَل)، ولا عن انقلاب الياء في (بَيَع)، بل أضيفت هذه الألف إلى الفعل من خارجه، وهذا يُلغي فكرة (الإعلال بالقلب) من الأساس". (الحمو، ١٩٨٩، صفحة ١٧٤).

ولكن ما يمكن أن يؤخذ على الحمو في رأيه هذا أنَّه لم يكن مستقيماً في مستوى تفكيره وتحليله، ولم تُحدّد ملامح انطلاقاته، أهي صوتية ترجع لقواعد صوتية مطّردة أم افتراضية تعالج حالة خاصة فقط؟، فإذا كان يعامل الواو في يقول –في تحديد الجذر الأصلي– أنَّها ضمة طويلة نتجت عن مدّ المصوّت (الضمة) في الجذر الماضي (قُلْ)، لماذا لم يتعامل وفق هذا المبدأ مع الألف في (قَالَ)، ويعدها ناتجة عن مدّ الفتحة في القاف؟، وهي صوتيا يمكن أنْ تكون كذلك، فيظهر فيها المدّ واضحاً فالألف متّفق عليها عند القدماء والمحدثين هي ألف مدّ، وليس حرفاً، فكيف يمكن عدّها ضميراً، وكلّ الضمائر حروف؟، ثم ما المعيار الحقيقي في مقارنته بين دلالة الضمائر على الشخص وعدم دلالتها، وما الدليل على أنَّ ضمائر المتكلم والمخاطب تدل على العدد والجنس، وكذلك أنَّ قاعدته هذه لم تطّرد في إسناد الفعل الأجوف إلى نون النسوة (قُلْنَ)، فالألف لم يظهر فيها، فكيف يوجه عدم ظهوره؟.

وقد ذهب فريقٌ آخر من الباحثين إلى عدِّ الألف في الفعل الأجوف الواوي واليائي ناتج عن التقاء فتحتين قصيرتين في البنية الأصليّة، بعد سقوط أشباه الحركات –الواو والياء– منها، أو حذفهما لضعفهما، سواء أكان أشباه الحركات واقعة بين فتحتين أصليتين، أو بين فتحتين أحدهما ناتجة من التطوّر اللغوي للصيغ، قال الباحث زيد

القرَّالة في دراسة له: "تحذف شبه الحركة لضعفها عند وقوعها بين حركتين متماثلتين أصلاً، أو متماثلتين نتيجة للتطوّر اللغوي" (القرالّة، ٢٠٠٤، الصفحات ١٢٥-١٢٦)، وذهب إلى هذا الرأي أيضا عبد الفتاح الزين، فيرى أنَّ أشباه الحركات الواو والياء حذفتا والتقت الفتحتان المتماثلتان، قال: "فبعد حذف الواو في قَوَم، والياء في بَيَعَ، من دون المسّ بالفتحة بعد فاء الفعل، ولا بالفتحة بعد عينه، اجتمعت هاتان الفتحتان ثم أدغمت إحداهما في الأخرى فنشأت ألف ممدودة". (الزين، ١٩٩٩، صفحة ٣٧).

وبهذا الشكل فسَّر أيضاً داود عبده التحول الحاصل في صيغتي (فَعَل) في الواوي واليائي، فيرى أنَّ الألف نتجت من إدغام الفتحتين بعد سقوط شبه الحركة في صيغتي (قَوَل) و(بَيَع). (عبده، ٢٠١٠، صفحة ٤٩)، بينما فسَّر الألف في الصيغ الأخرى تفسيراً آخر كان لقواعد النبر في العربية أثر فيه، على ما سنذكره لاحقاً.

وأيضا نجد من الباحثين قباري محمد شحاته كان يرى أنّ الألف في صيغة الأجوف الواوي واليائي على وزن (فَعَلَ) ناتجة من اندماج حركتين بعد حذف الواو لضعفها. (شحاتة، ٢٠٠٥، صفحة ٢١١و٢٥٠).

والعلّة في سقوط شبه العلّة الواو والياء هو لضعفهما كما ظهر في نصّ قول زيد القرّالة، وأكده الطيب البكوش قبله حينما قال: "تسقط الواو والياء في الماضي إذا كان على وزن (فَعَل)؛ وذلك لوجودهما بين حركتين قصيرتين متماثلتين، وتدغم الحركتان فتصبحان حركة طويلة هي فتحة طويلة (البكوش، ١٩٩٢، الصفحات ١٤٠-١٤٥).

فبحسب رأي هذا الفريق من الباحثين؛ فإنّ الواو والياء في صيغة (فَعَلَ) من الأجوف الماضي يسقطان من الصيغة الأصلية وتلتقي فتحة فاء الفعل والفتحة بعد الواو والياء ليكوّنان فتحة طويلة هي الألف في (قَالَ) و(بَاعَ) بالشكل الآتي:

قَوَلَ ← (ق ـــَـــ / و ـــَـــ / ل ـــَـــ) (ق ـــَـــ ـــَـــ / ل ـــَـــ) ← قال.

بَيَعَ ← (ب ـــَـــ / ي ـــَـــ / ع ـــَـــ) (ب ـــَـــ ـــَـــ / ع ـــَـــ) ← باع.

أمَّا إذا كانت الحركتان مختلفتين في صيغ (خَوِف)، و(هَيِبَ) و(طوُل)، ففي هذه الحالة تسقط أشباه الحركات، وبالتطور اللغوي تقلب الحركات ما بعد شبه الحركة إلى فتحة ثم تلتقي الفتحتان المتماثلتان، فيدغمان ويكوّنان الألف، كمابالشكل الآتي:

خَوِف ← خَوَف بالتطور اللغوي ← (خ ـــَـــ ـــَـــ) / ف ـــَـــ)

بالحذف ← خَافَ بالصيغة النهائية وهكذا (هَيِب) و(طوُل).

وإذا قبلنا بأنَّ الألف ناتجة عن فتحتين –وهذه هي حقيقتها على اعتبار هي فتحة طويلة أو فتحتان– لكنّ هذا الرأي لا يبيّن سقوط أشباه الحركات من البنية الأصلية، ولا أيضاً حقيقة التطوّر الحاصلة في البنية التاريخيّة لهذه الصيغ وكيفية تحول الحركات المختلفة في غير صيغة (فَعَلَ) إلى الفتحة، مثل صيغة (طَوُل، و خَوِف، وهَيِبَ)، فهل تحكم هذا التطور قاعدة صوتية أو استعمال لغوي في فترة زمنية معيّنة، وما هي النماذج المستعملة سواء في العربية أو في الساميات؟. يبقى هذا الرأي عبارة عن اجتهاد خاصّ لا يرجع لقاعدة صوتيّة تحكمه وتوجهه كما يبدو.

وهناك من فسَّر الألف في صيغ الفعل الأجوف (قَوَل، وبَيَع، وخَوِف، وطَوُل، وهَيف) على أساس التطوّر اللغوي (الصوتي) لها عبر التاريخ، مستدلاً ببقايا اللغة الواردة شذوذاً في الشعر وفي اللهجات العربية القديمة وفي القراءات القرآنية، وقد اعتمد هذا الرأي رمضان عبد التواب، وتبعه باحث آخر لكنّه اختلف عنه وسنبينه؛ إذ يرى رمضان عبد التواب أنَّ هذه الأفعال الجوف وما شابهها من الأفعال المعتلّة مرّت بأربع مراحل في التطور اللغوي لها، كان آخرها الصيغ المستعملة الآن (قَالَ وبَاعَ وما شاكلها)، فأوّل مرحلة لها هي مرحلة التصحيح (الزعبي، ٢٠١٣، الصفحات ٩/ ١– ٣٠٥)، كانت صيغ الأجوف منها على نمط الصحيح تماما في (قَوَل وبَيَع و خَوِف وطَوُل وهَيفَ)، وقد حفظت العربية بعض من المفردات المصحّحة مثل: عَوِر وحَوِر واسْتَحْوَذ واسْتنْوَق.

ثم بعدها مرحلة التسكين أو مرحلة ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف، فتصبح الأفعال الجوف على نحو: قَوْلَ وبَيْعَ وخَوْفَ وطَوْلَ وهَيْفَ، ويؤكد عبد التواب هذه المرحلة بإشارة ابن جني إليها بقوله: "من ذلك قولهم: إنَّ أصل قَامَ قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفاً، وكذلك بَاعَ أصله بَيَعَ، ثم أبدلت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو لعمري كذلك، إلَّا أنَّك لم تقلب واحداً من الحرفين إلَّا بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلى قَوْمَ وبَيْعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن". (ابن جني أ.، ٢٠٠٨، الصفحات ٢/ ٤٧١-٤٧٢) و (عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ١٩٩٧، صفحة ٢٩٢).

أمَّا المرحلة الثالثة فهي مرحلة (انكماش الأصوات المركبّة)، والأصوات المركبّة هي الواو والياء المسبوقتان بالفتحة، في مثل قَوْلَ، وبَيْعَ، فتتحول الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة مُمالة، وهكذا الياء فصارت الصيغ (قَوِم، وبَيِع)، وهذا المرحلة شائعة في اللغة الحبشية في الأفعال الجوفاء، مثل: kama قام، وseta باع وغير ذلك، كما حفظتها بعض اللهجات العربية التي تُميل، في مثل قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى* مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الداني، ١٩٣٠، صفحة ٢٢٣) (عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ١٩٩٧، صفحة ٢٩٨).

أمَّا المرحلة الرابعة فهي مرحلة التحول من الإمالة إلى الفتح الخالص أي تتحول الصيغ من (قَوِم) و(بَيِع) إلى (قام) و (باع). (عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ١٩٩٧، الصفحات ٢٩١-٢٩٨) (عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ١٩٨٢، الصفحات ٥٩-٦٠) (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، الصفحات ٤٤٠-٤٤٤).

مع أنَّه يظهر من هذه المراحل الأربع تحكّم قوانين التجاور الصوتي في بعض منها، لاسيما قانون الجهد الأقل في مرحلة الانكماش الحركي إلَّا أنَّه لا يمكن أن يُعد رمضان عبد التواب ممن اعتمد على هذه القوانين في تحليله وتفسيره، بل يظهر أنه يركز أكثر على

التطور اللغوي والاستدلالات التاريخية التي صححت فيها هذه الصيغ وتطورت إلى أن وصلت إلى الصيغ الظاهرة فيها الألف، فهي مراحل يخلص منها أن الواو والياء في الصيغ الأصلية قد انقلبت تدريجياً إلى ألف، إذ إنَّ الواو والياء بعد مرحلة الإمالة صارتا ألفاً في الاستعمال، وهذا في الحقيقة مما يتعارض مع الحقيقة الصوتية بين الألف وبين الواو والياء، ويرجعنا إلى نقطة البداية وإلى الرأي اللغوي القديم بإبدال الواو والياء ألفاً، وهو رأي يخالف قاعدة الإبدال الصوتي أو قاعدة التماثل بين الحروف؛ لأنَّ الألف تخرج -عند القدماء- من أقصى الحلق. (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤/ ٤٣٣) (ابن جني ا.، ١٩٩٣، صفحة ٤٦)، وعند المحدثين من الحنجرة. (عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ١٩٩٧، صفحة ٣١) (بشر، ٢٠٠٧، صفحة ٩٠)، في حين أنَّ الواو تخرج من بين الشفتين. (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤/ ٤٣٣) (ابن جني ا.، ١٩٩٣، صفحة ٤٨) (بشر، ٢٠٠٧، صفحة ٩٢)، والياء تخرج من وسط الحنك أي من الغار. (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤/ ٤٣٣) (ابن جني ا.، ١٩٩٣، صفحة ٤٧) (بشر، ٢٠٠٧، صفحة ٩٠).

أمَّا من حيث الصفات، فالألف متّسعة، وكلّ من الواو والياء حركة ضيقة (الشايب، محاضرات في اللسانيات، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٠)، أي لا يوجد ما يسمح التبادل بين هذه الأصوات من حيث المخارج والصفات، فلا يمكن أن نعتقد -وفقاً للقوانين الصوتية- أنّ الألف مبدلة من الواو والياء في مثل هذه الصيغ وغيرها، وقد رفض هذا الرأي كثير من المحدثين أيضاً (الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، ٢٠٠٢، الصفحات ٧٠-٧١) (عبد القادر، ١٩٩٨، صفحة ١٨٧).

ونستطيع القول: إنَّ الآراء السابقة هي آراء اجتهادية – إن صحّ التعبير- في تفسير ورود الألف في صيغ الأفعال الجوف، وكيفية التحويل فيها؛ لأنَّها لا ترجع لقواعد صوتية تحكمها، وتفرضها على الصيغ وتكون مطّردة، وتقنع الآخرين من الدارسين

والمختصين في الشأن الصرفي الصوتي؛ لذا فلا يمكن الاطمئنان لها، والاعتداد بها، فهي آراء وتصورات فقط تمثل رؤية خاصة.

ولكن مع هذه الآراء نجد آراءً أخرى يستمد أصحابها تحليلاتهم من قوانين صوتية أسميناها قوانين التجاور الصوتي، فقد اعتمدها بعض من الباحثين في تفسير التغير التركيبي الحاصل في صيغ الفعل الأجوف، فكانوا أكثر دقة وأكثر تفصيلاً في تفسير عملية التغيّر الحاصلة، إذ يظهر من تحليلاتهم أنَّهم اتّفقوا على أنَّ التطور الحاصل في صيغ الفعل الأجوف يرجع لقوانين صوتية تحكمه، ولم يكن عبثاً، ولا مصادفة، لكنّهم مع ذلك اختلفوا أيضاً في القوانين الصوتية التي تحكم ذلك التغيير، وفي طريقة وصفهم وتحليلهم.

فقد تمّن عبد الصبور شاهين في ثلاث من صيغ الفعل الأجوف هي: (فَعَلَ) بالواو في نحو: (قال) من (قَوَل)، و(فَعِل) بالواوي نحو: (خَافَ) من (خَوِف)، و(فَعَل) باليائي نحو: (بَاعَ) من (بَيَع)، ورأى أنَّ ما حصل في صيغ الأفعال الجوف – الثلاث التي ذكرناها– من تغيير تركيبي يرجع لتصحيح البنية المقطعية لها؛ لما ورد فيها من مزدوج حركي مرفوض في العربية، وهو الواو والياء الانزلاقيين، قال: "ومن المؤكد أنَّ موقع العين في هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء، نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة، إليك الأمثلة بالكتابة الصوتية (ba- i- ae) (ha- u- ifa) (ga-u-ala)، فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال، إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء، التي هي عين الكلمة في الأصل" (شاهين ع.، ١٩٨٠، الصفحات ٨٢-٨٣).

وللتخلص من هذا المزدوج الحركي الذي يشكّل مقطعاً صوتياً مكوّناً من حركات فقط، وهو مكروه في العربية، يرى عبد الصبور أنَّ اللغة كانت تتخلص منه بطريقتين تبعاً للصيغ الثلاث، فإذا كان المزدوج في صيغ الأجوف على وزن (فَعَل) في الواوي واليائي نحو: (قَوَل) و(بَيَع)، فيكون التخلص بحذف الواو والياء من دون الفتحة

القصيرة بعدها، ومن ثم دمج الفتحتين المتبقيتين ليكون الألف، فتتكوّن الصيغ: (قَالَ) و(بَاعَ)، قال: "فالمقطع الأوسط فيها جميعا مكوّن من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبّب الازدواج وهو الضمة في الأوّل، والكسرة في الثاني، فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة هكذا: a،qaa /la-baae " (شاهين ع.، ١٩٨٠، صفحة ٨٣).

أمَّا إذا كان المزدوج الحركي في صيغة (فَعِل) في الواوي نحو (خَوِف)؛ فإنَّ التخلص يكون بإسقاط المزدوج كلّه مع حركته، من ثم يحصل مدّ لحركة المقطع الأوّل الفتحة، قال: "وأمَّا النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معاً، لأنَّ وجود إحداهما يسبب ازدواجاً غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال، ثم تطول الفتحة الأولى، حملاً لها على (قَالَ وبَاعَ)، تبعاً لعامل القياس الموحد: haalfa، أي: طرداً للباب على وتيرة واحدة" (شاهين ع.، ١٩٨٠، صفحة ٨٣).

فالألف بحسب رأي عبد الصبور شاهين في (قَالَ) و(بَاعَ) ناتجةً من إدغام فتحتي المقطع الأوّل (قَ، وبَ)، وفتحة المقطع الثاني (و ـــَـــ، وي ـــَـــ)، أمّا في خاف، فإنَّ الألف ناتجةً من مدّ الفتحة الأولى في المقطع (خ ـــَـــ) بعد إسقاط المزدوج كلّه من الصيغة الأصلية، ولم يذكر عبد الصبور الصيغ الأخرى (فَعُل) في الواوي نحو: (طَوُل)، و(فَعِل) باليائي نحو: (هَيِفَ)، ولكن يبدو -بحسب رأيه -أنَّ الألف في (طَالَ) و(هَافَ) ناتجة من مدّ حركة المقطع الأوّل (الفتحة) بعد إسقاط المزدوج كلّه من الصيغ الأصليّة، حملاً على (خَوِف)، وطرداً على وتيرة واحدة في الصيغ المختلفة الحركات، أي إذا لم تقع الواو والياء بين فتحتين بل بين فتحة وحركة أخرى مخالفة لها.

وقد ذهب إلى مثل هذا الرأي أيضاً الباحث بشار حمود سيف الدين، وكان يرى أنَّ عملية التغيير الحاصلة في بنية الأفعال الجوف من الصيغة الأصليّة المصحّحة ترتبط بتصحيح البنية المقطعية، قال: "وبعد عرض آراء القدماء والمحدثين وتفسير تغيّر بنية

هذه الأفعال نلجأ إلى التحليل الصوتي لمقاطع هذه البنية التي تكشف لنا مراحل هذا التعبير وطبيعته" (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٢)، ولكنّه اختلف في تفسيره لطريقة تصحيح البنية المقطعية للأفعال الجوف الأصلية عمّا يراه عبد الصبور؛ إذ يرى أنَّ الألف في (قَالَ) و(بَاعَ) في ما كان أصله ثلاثياً على وزن (فَعَلَ) جاءت نتيجة مدّ الفتحة القصيرة ومضاعفتها في المقطع الأوّل من الصيغ الأصلية، لتصبح حركتي فتح متتاليتين تكون على هيئة ألف، وذلك بعد سقوط المقطع الثاني الذي هو مزدوج حركي مالت اللغة للتخلص منه بالحذف كاملاً، أي أنّ (قَالَ) و(بَاعَ) أصلهما: (قَوَل) و(بَيَع)، يتكون كلّ منهما من ثلاثة مقاطع هي: (ق ـــَـــ/ و ـــَـــ/ ل ـــَـــ) و(ب ـــَـــ / ي ـــَـــ/ ع ـــَـــ)، وبعد حذف المقطع الثاني في كلّ من الصيغتين حصل مدّ لحركة المقطع الأوّل (الفتحة)، فصارت الألف في الصيغ المتطوّرة لها، قال: "والذي نرجّحه في مثل هذه الصيغ من تغيير في بنية الفعل هو حذف المقطع الثاني من الصيغ المفترضة، نحو: (قَوَل)، إذ ثبت في الدراسات اللغوية الحديثة أنَّ الكلام الإنساني يخرج بصورة مقاطع متلاحقة تتشكّل من قواعد (الصوامت) وقِمم (الصوائت)، ولا يخرج دفعة واحدة أو بصورة حروف وحركات مفصولة عن بعضها بعضاً، وعليه نرى أنَّ عملية الحذف لم تقع لحرف (صامت) أو حركة بل وقعت على المقطع الثاني كاملاً، وتمت إطالة الحركة القصيرة أو مضاعفتها لتصبح حركتي فتح متتاليين" (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٢).

وبناء على هذا الرأي فإن عملية التغيير تمّت على النحو الآتي: قَوَل: (ق ـــَـــ/ و ـــَـــ/ ل ـــَـــ) (ص ح+ ص ح+ ص ح). وتتضمن هذه الصيغ مقطعاً صوتياً مُشَكّلاً من حركة مزدوجة صاعدة مكروهة، تميل اللغة للتخلص منها بالحذف، فتصبح الصيغة:

(ق ـــَـــ/ ل ـــَـــ)، وبعدها يحصل مدّ فتحة المقطع الأول فتصبح هكذا: (ق ـــَـــ ـــَـــ/ ل ـــَـــ) ← قَالَ.

وهكذا تنتج صيغة (بَاعَ)، وما شاكلها (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٣).

أمّا في الصيغ الأخرى غير صيغة (قَوَلَ وبَيَع)، وهي (خَافَ) من (خَوِف)، و(طَالَ) من (طَوُل)، و(هَافَ) من (هَيِفَ)، فإنَّ سيف الدين يرى أنَّ الألف لم تحصل فيها مدّ حركة المقطع الأوّل (الفتحة) مباشرة، بل حصل قبلها تحوّل لحركة المقطع الثاني تحت تأثير قانون المماثلة، أي تحوّلت حركة المزدوج الحركي المخالفة للفتحة إلى فتحة، ثم حصل مدّ لفتحة المقطع الأوّل بعد سقوط المزدوج كاملاً.

قال في صيغة (خَوِف): "تتضمن الصيغة حركة مزدوجة صاعدة تميل اللغة إلى التخلص من شبه الحركة وتحت تأثير قانون المماثلة تتحوّل حركة العين من كسرة إلى فتحة فيتحوّل البناء إلى صيغة (فَعَل)" (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٢).

وأوضح كيفية التخلّص من المزدوج الحركي بقوله: "وهنا يسهل التخلّص من المزدوج الحركي بحذف شبه الحركة الواو لوقوعها بين حركتين متماثلتين) (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٣).

أي أنّ عملية التغيير بناءً على هذا الرأي تحصل بالآتي:

خَوِف: (خ ـــَـــ / و ـــِـــ/ ف ـــَـــ) على وزن فَعِل. (ص ح/ ص ح/ ص ح).

وبتأثير فتحة الخاء بكسرة الواو تنتقل الكسرة إلى فتحة، فتصير الصيغة (خ ـــَـــ / و ـــَـــ / ف ـــَـــ) على وزن فَعَل.

وبعدها يحلّ بهذه الصيغة ما حلّ بصيغة (فَعَل) من سقوط المزدوج أو المقطع الثاني ثم مدّ الفتحة لتظهر الألف، فتصبح الصيغة خ ـــَـــ ـــَـــ / ف ـــَـــ ← خَافَ.

وهكذا ما يحصل لصيغة (طَوُل) و(هَيِفَ (سيف الدين، ٢٠١٨، صفحة ٤٣).

يمكن- على ما سبق- أنْ يتعلّق الأمر بتصحيح البنية المقطعية إذا ما قبلنا بالأصل الثلاثي لهذه الصيغ، ويمكن أيضاً أن تكون عملية التحول بحذف المقطع المزدوج

الصاعد المكروه –على الرغم من أن لنا رأي آخر سنذكره– ولكن أن يحصل في تطور صيغ الأجوف بما فصّل فيه سيف الدين لربما يكون من المبالغة في التحليل، طالما أن النتيجة تكون بإسقاط المزدوج وحذفه، فلا داعي لتأثير المماثلة وقلب الحركة من الكسرة أو الضمة إلى الفتحة، فحذف المقطع يتعلّق بعملية الخفة في النطق لا شيء آخر، ثم أن الباحث لم يذكر سبب تأثير الفتحة بحركة المقطع الثاني ومماثلتها لها، لماذا لم يحصل العكس بالتأثير؛ لذلك كان داود عبده أكثر دقّة في تفصيل عملية التغيير الحاصلة في صيغ (طَوُل وخوِف وهَيِف)؛ إذ رأى أنَّ عملية التأثر والتماثل الحاصلة بين الفتحة (حركة المقطع الأول)، وحركة المقطع الثاني في هذه الصيغ ترجع لتأثر قواعد النبر؛ إذ إنَّ المقطع الأوّل يقع عليه النبر، وبذلك يكون أكثر قوةً وأشد مقاومة للتغيير والسقوط من غيره، لذلك أثّرت في حركة المقطع ما بعدها فماثلتها، من ثم وقعت الواو والياء بين فتحتين فسقطتا وأدغمت الفتحتان، وصارت ألفاً، قال: "فمن المعروف أنّ العلة المنبورة أشد مقاومة للتغير والسقوط من العلة غير المنبورة. وبما أنَّ النبر يقع على العلة الأولى في مثل طَوُلَ وطَوُلَتْ وطَوُلوا وهَيِبَ وهَيَبَتْ وهَيِبوا،... فإنَّ بإمكاننا أن نستنتج أنَّ العلّة غير المنبورة، من العلتين المحيطتين بشبه العلّة، هي التي تحول إلى مثل العلّة المنبورة" (عبده، ٢٠١٠، صفحة ١/ ٢١١).

أي أنّ حالة التغيير الحاصلة هي نفسها طريقة التغيير كما وصفها سيف الدين، ولكن ليس بإسقاط المزدوج كاملاً بل بإسقاط الواو والياء من دون حركتهما، ويحصل لحركتهما أن تتأثّر بالفتحة قبلهما لقوتهما بوقوع النبر عليهما، أي يحصل التغير بالنحو الآتي:

طَوُل ← (ط ـــَـــ / و ـــُـــ/ ل ـــَـــ) ← تتحول الضمة إلى فتحة بالمماثلة، وبوقوع النبر على المقطع الأوّل تصبح هكذا: (ط ـــَـــ / و ـــَـــ / ل ـــَـــ) ثم تُحذف الواو لوقوعها بين فتحتين فتصير: (ط ـــَـــ / ـــَـــ / ل

ـــــَـــــ) ثم تُدغم الفتحتان فيحصل الأوّل ← طَالَ، وهكذا صيغ (هَيِفَ) وخَوِف) (عبده، ٢٠١٠، الصفحات ١/ ٢١١-٢١٤).

وقد ذهب إلى مثل هذا الرأي الباحث قباري محمد شحاته، وكان يؤكد على أثر قواعد النبر في تغيير حركة الأفعال الجوف في غير صيغة (فَعَلَ) في الواوي واليائي، من كسرة أو ضمة إلى فتحة، ليحصل من ثمّ سقوط الواو أو الياء لوقوعهما بين فتحتين، ثم تلتقي الفتحتان ويكوّنان فتحة طويلة هي الألف (شحاتة، ٢٠٠٥، الصفحات ٢١١ و٢٢٩-٢٣٠ و٢٤٠ و٢٦٤).

وهناك دراسة أخرى للباحث عبد الله الكناعنة، أسماها(أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية)، ويرى –في تفسير الفعل الأجوف– أنّ عملية التغيّر أو التحوّل في بُنى الفعل الأجوف انتقل من صيغته الأصلية (العميقة) إلى الصيغة المستعملة الآن (السطحية) (الكناعنة، ١٩٩٥، صفحة ٥٣)[1]، وكان للازدواج الحركي والبنية المقطعية لهذه الصيغ العميقة أثر في عملية التحول الحاصلة، ويؤكد على أنَّ عملية الانتقال لم تتم على دفعة واحدة، بل على مراحل، قال: "إنَّ هذا الانتقال لم يتم على دفعة واحدة، بمعنى أنَّه لم يحدث نتيجة نقله مفاجئة، فإنَّ وجود الحركات التي تحيط بصوت العلة (w) و(y) يمنع من عملية الانتقال المفاجئ" (الكناعنة، ١٩٩٥، صفحة ٥٣).

وقد ذهب الباحث عبد الله الكناعنة إلى ما ذهب إليه رمضان عبد التواب من أنَّ عملية الانتقال تمت عن طريق أربع مراحل، قال: "يمكن أن تقسم مراحل تطور الأفعال الجوفاء إلى أربع مراحل هي: مرحلة الصحّة، ومرحلة ضياع الحركة ثم مرحلة

(١) أشار عبد الله الكناعنة إلى أنّه يفسر بناء الفعل الأجوف وفق المنهج التحويلي قال: (سنحاول أن نصف و أن نفسر –وفقا للمنهج الوصفي التفسيري الذي اعتمد عليه أتباع المدرسة التحويلية حيث يقابل مصطلح الأصل عندهم مصطلح البنية العميقة ولهذا فقد ذهبوا إلى أن (قال) و(باع) هما بنية سطحية ظاهرية وهذه البنية السطحية تنطلق من بنية عميقة هي الأصل). أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية: ٥٣.

انكماش الحركة المزدوجة ثم مرحلة الفتح الخالص (التفخيم)" (الكناعنة، ١٩٩٥، صفحة ٥٦). لكنّه اختلف عن رمضان عبد التواب من أنَّه لم يعتمد في تفسيره على التطور التاريخي لهذه الصيغ، بل راح يفسرها صوتياً وفق قوانين التجاور الصوتي، فكان رأيه على النحو الآتي:

١) مرحلة الصحة: وفي هذه المرحلة يرى الكناعنة أنَّ أصل الأفعال الجُوف هي من الواو والياء، أي: (قَالَ) من (قَوَل)، و(بَاعَ) من (بَيَع) وهكذا، قال: "نميل إلى الاعتقاد بأنَّ مرحلة الصحة التي يذهب كثير من العلماء إلى أنَّها افتراضية نميل إلى أنَّها مرحلة حقيقية كانت موجودة في الاستعمال اللغوي العملي للغة العربية" (الكناعنة، ١٩٩٥، صفحة ٥٦).

٢) مرحلة ضياع الحركة: وفي هذه يرى الكناعنة أن في (قَوَل و بَيَع) حصل مزدوج حركي صاعد هو (و ـــَـــ) و (ي ـــَـــ)، وهو مزدوج مستثقل، فمالت اللغة للتخلص منه بحذف نواة المقطع وهي الفتحة في (و ـــَـــ) و(ي ـــَـــ)، فبقي من المقطع هو (الواو والياء)، فانضما إلى المقطع القصير الذي يسبقهما، فصار المقطع (قَوْ: ق ـــَـــ وْ) و(بَيْ: ب ـــَـــ يْ)، وعند انضمامهما تشكل مزدوج هابط هو(ـــَـــ و، ـــَـــ ي)، وهو مزدوج مقبول في العربية لكنَّه معرض للسقوط، قال الكناعنة: "وفي هذه المرحلة أسقط العرب نواة المقطع الذي شكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) أو (ya)، وعند سقوط هذه النواة لا تعود (w) أو (y) صالحتين لتكوين مقطع صوتي مستقل؛ لأنَّ نظام العربية المقطعي لا يسمح بوجود مقطع صوتي مكون من صوت صحيح أو شبه حركة فقط، ولهذا ينضم هذا الصوتان إلى المقطع الذي سبقهما ليكونا حركة مزدوجة هابطة falling Diehthong، أي (aw) و(ay) وهاتان الحركتان لا تشكلان مقطعاً مستقلاً بذاته، لأنَّ نظام العربية المقطعي لا يسمح بوجود مقطع يبدأ بنواة صائتة، بل لا بد من وجود

إغلاق صحيح (صامت) للمقطع... وهما حركتان مقبولتان، ولكنهما معرضتان للانكماش" (الكناعنة، ١٩٩٥، الصفحات ٥٧-٥٨).

٣) مرحلة انكماش الحركة المزدوجة الهابطة:

وفي هذه المرحلة تخلّصت اللغة من المزدوج الهابط عن طريق ظاهرة انكماش الحركات المزدوجة، وذلك بتحوّل الحركات المزدوجة (ـــَـــ و) إلى ضمة طويلة بالإمالة[1]، وتحول المزدوج (ـــَـــ ي) إلى كسرة طويلة مُمالة أي تصبح الصيغة هكذا: (قَوُل) و(بَيِع)، قال: "عندما تشكلّت الحركتان المزدوجتان الهابطتان في الفعلين السابقين مالت اللغة إلى التخلّص منهما عن طريق ظاهرة انكماش الحركات المزدوجة، وفي هذه المرحلة تحولت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) إلى الضمة الطويلة الممالة (o)... فيما انكمشت الحركة المزدوجة الهابطة (ay) إلى الكسرة الطويلة الممالة (e-)" (الكناعنة، ١٩٩٥، الصفحات ٥٨-٥٩).

٤) مرحلة الفتح الخالص (التفخيم): وفي هذه المرحلة يرى الكناعنة أنَّ اللغة انتقلت من الإمالة الواوية أو اليائية إلى الفتح الخالص أو التفخيم، أي قَوُل ← قَالَ، و بَيِع ← بَاعَ، قال: "إنَّ الذي حدث فيها هو نتيجة لتعاقب المراحل السابقة، حيث انتقلت اللغة من مرحلة الإمالة الواوية أو اليائية إلى مرحلة الفتح الخالص.

a . <be-<a k-ala <k-ola<ba

قَوَلَ (بالإمالة): قَالَ، بَيَع (بالإمالة): بَاعَ" (الكناعنة، ١٩٩٥، صفحة ٥٩).

أي أنَّ بحسب هذا الرأي فإنَّ عملية التطور تحصل بالشكل الآتي:

(١) الإمالة هي نطق المزدوج الحركي الهابط (ـَ و) بين الفتحة و الضم، وهكذا نُطق المزدوج (ـَ ي) بين الفتح والكسر.

قَوَل ← بعد حذف حركة المزدوج الصاعد صارت ← قَوْلَ، تشكّل مزدوج هابط فيها هو (ـــَـــ و)، وبالانكماش مالت اللغة إلى الصيغة (قَوُل) أي بين الفتح والضم، ثم مالت إلى الفتح الخالص فصارت: قَالَ.

وبَيَع ← بعد حذف حركة المزدوج الصاعد صارت ← بَيْع، تشكّل مزدوج هابط فيها هو (ـــَـــ ي)، وبالانكماش مالت اللغة إلى الصيغة (بَيِع) أي بين الفتح والكسر، ثم مالت اللغة بالمرحلة الأخرى إلى الفتح الخالص فصارت: بَاعَ.

ولم يذكر الكناعنة الصيغ الأخرى، ولكن يبدو أنَّ ما حصل لها شبيه بما حصل لهذه الصيغ (قَوَل وبَيَع).

ولكن إذا قبلنا بهذا التحليل، وطريقة تفسير التطور اللغوي لهذه الصيغ بأنَّها وفق قواعد صوتية وإمالات صوتية للتخلص من المزدوجات إلَّا أنَّ الكناعنة لم يلتزم المنهج نفسه في مرحلة الفتح الخالص، ولم يوضّح طريقة التحول من الإمالة إلى الفتح، هل هو تحول صوتي له قاعدة صوتية أم أنَّه تحوّل لهجي مالت اللغة إليه في النطق؟ ويبدو من تحليله أنَّ التحوّل في هذه المرحلة هو تحوّل لهجي لا تلزمه قاعدة تحوّل صوتي.

وفضلاً عن هذه الآراء هناك رأي آخر لفوزي حسن الشايب يختلف فيه عمّا سبقه في شيء، ويتفق في آخر؛ إذ يرفض أن يرتبط التغيير الحاصل في صيغ الأجوف إلى البنية المقطعية، فيقول: "وقد فسّر بعضهم بطريقة مبهمة وغامضة طريقة تطوّر الأجوف والناقص من حالة التصحيح إلى الإعلال، فأرجع ذلك إلى طبيعة النسج المقطعي الذي ينشأ عن الواو والياء) (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣٩).

ويرى أنَّ الألف في صيغ (قَالَ) من (قَوَل)، و(بَاعَ) من (بَيَع) ناتجة من المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات في هذه الصيغ، بسبب التقارب الشديد بينهما، لما تمتاز به أشباه الحركات (الواو والياء) بانفتاح كبير في المخارج يقرّبها من الحركات، بناءً على

ذلك التتابع بين المتقاربات فخُولِف بينهما، قال: "تمتاز أشباه الحركات أي الواو والياء بانفتاح كبير يقرّبها من الحركات" (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣١)، وفصّل ذلك قائلا: "وعليه، فالشبه القوي بين الواو والياء وبين الحركات يجعل تتابعهما في السياق أشبه بتتابع الأمثال، وهو مكروه، ومن ثم تعمد إلى المخالفة بينهما" (الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ٢٠٠٤، صفحة ٤٣٢).

أي أنَّ –بحسب رأي الشايب– (قَوَل) و(بَيَع)، قد تتابعت بهما حركات هي الفتحة وشبه الحركة الواو والياء والفتحة بعدها، فوفقاً لقانون المخالفة الذي يخالف بين الأشباه المتقاربة المخارج أسقطت أشباه الحركات وبقيت الفتحات، من ثم التقت فكوّنت الألف، وبذلك قال الشايب في موضع آخر: "يبيّن لنا أنَّ الألف في مثل: «قَالَ» و«باع» ما هي إلَّا حركة طويلة نتجت من اجتماع الفتحتين القصيرتين اللتين كانتا تكتنفان شبه الحركة في المستوى العميق: قَوَل: qawala، وبَيَع baya'a، وبالمخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، تم إسقاط شبه الحركة، فاتصلت الفتحتان القصيرتان بشكل تلقائي... فنشأ من مجموعهما الفتحة الطويلة التي نجدها في البنية السطحية: «قَالَ»: qala، و«بَاعَ»ba'a) " (الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، ٢٠٠٢، صفحة ٧٢).

أمَّا الألف في الصيغ الأخرى: (خَافَ) من (خَوِف)، و(طَالَ) من (طَوُل)، و(هَابَ) من (هَيِبَ)، فإنَّها ناتجة من مدّ فتحة فاء الفعل بعد سقوط المزدوج الحركي الصاعد في عين الفعل، قال: "وأمّا في نحو «خَافَ» و«هَابَ» و«طَالَ» التي ترجع في المستوى العميق إلى: «خَوِفَ»: hawifa, و«هَيِبَ»: hayiba, و«طَوُلَ»: tawula، فما حصل هو إسقاط المزدوج الصاعد: "w", "yi", "wu على التوالي، برمته، وتعويضه بمدّ الفتحة السابقة، وهو ما جعلها تصبح طويلة كما تبدو في البنى السطحية

لهذه الكلمات) (الشايب، الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب، ٢٠٠٢، الصفحات ٧٢-٧٣).

ويبدو من رأي فوزي الشايب أنّه لم يكن على وتيرة واحدة أيضا، وفيه بعض من المبالغة في التفصيل والفصل بين صيغ (فَعَل) والصيغ الأخرى، والتناقض أيضاً؛ لأنَّ التتابع الحركي المكروه في صيغ (فَعَل) هو نفسه التتابع في الصيغ الأخرى، لِمَ فسَّر الألف في صيغ (فَعَل) بالمخالفة، ولم يفسر الصيغ الأخرى؟ كان يجب أن يقول-بناءً على تفكيره الصوتي- إنَّ الألف في صيغ غير (فَعَل) هي ناتجة من المخالفة بين شبه الحركة والحركة المخالفة لها، تخلصاً من المشقّة في نطقهما أو تتابعهما، وفقاً لقاعدة المخالفة بين الأصوات التي تنص على مخالفة أحد الصوتين المتجانسين أو الحاصل فيهما مشقّة في النطق إلى أحد الأصوات الأخرى الألف والواو والياء، أو إلى أحد الأصوات المائعة اللام والميم والنون والراء.

هذا وكل الآراء السابقة يمكن أن نصنفها على أنّها ترجِع عملية التغيير الحاصلة في صيغ الفعل الأجوف إلى تصحيح البنية المقطعية، والتخلّص من المزدوج الحاصل في عين الصيغ الأصلية، فكان -برأيهم- أثر لخصائص هذين القوانين في عملية التغيير والتصحيح، لكنهم اختلفوا في طريقة تطبيقهم لتلك القوانين وتطبيق خصائصها على هذه الحالة، وربّما تكون كلّ آرائهم صحيحة، وموافقة للقوانين الصوتية إلّا ما ذكرناه من تعليقات لحقت آراءهم، هذا إنْ دلَّ على شيء، فيدل على اطّراد هذه القوانين، وقابليتها لتفسير معظم الإشكالات الصوتية والتغيّرات التركيبية، ولكن مع كل تفسيراتهم وتحليلاتهم، ومع مقبوليتها؛ لأنَّهم يرجعون الأمور إلى قوانين صوتية تُفرض على اللغة، إلَّا أنَّنا لا نعدم من وجود مبالغة في التحليل، وتعقيد أيضاً، فالأمر لا يستوجب -بحسب القواعد الصوتية- سوى أن يكون بالآتي: إنَّ صيغ الفعل الأجوف كلّها -إذا ما قبلنا بأصلها الثلاثي- تحصّل فيها تتابع حركي أو مقطعي من النوع القصير المفتوح (ص ح)، وهو ما شكّل ثقلاً في النطق، ما جعل العربي يتخلّص من

هذا التتابع بحذف المقطع الثاني كلّه في كلّ الصيغ، ومال إلى مدّ حركة المقطع الأول (الفتحة)، فأنتج الألف وهو(حركة) فتحة طويلة.

أمّا فيما يتعلق بالمزدوج الحركي الحاصل، فبالرجوع لأشكال المزدوجات الحركيّة في العربية، فهذا المزدوج مقبول، ولا ترفضه اللغة إذا ما حصل في درج الكلام، وأيضاً يمكن أن يُعد مقطعاً صوتياً، بناءً على أنّ الواو والياء في هذه الصيغ ليست حركات بل أشباه حركات، وأشباه صوامت أيضاً، فيمكن الابتداء بهما، لأنّهما يقومان بدور الصوامت أيضا ويتحملان الحركات والسكون، (تقوم الواو والياء من الناحية الفونولوجية بدور الصوامت، حيث يمكنها الوقوع مثل الصوامت الأخرى في مطالع المقاطع وفي نهاياتها، كما يمكنها تبادل المواقع مع الأصوات الصامتة (النوري، ١٩٩٦، صفحة ٢٤٦)، وبالتالي قد حصل تتابع مقطعي مستثقل، تخلص منه العربي بحذفه كاملاً، ومدّ فتحة المقطع الأول، فصارت الألف في الصيغ كلّها.

الخاتمة

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

١) إنَّ أكثر ما تكون التغيّرات التركيبية في الأبنية العربية هي في الأفعال المعتلّة، لما يخلقه الحرف المعتل في بعض تجاوراته الصوتية من ثقل في النطق، فيوجب بذلك الناطق العربي نحو إجراء تغيير تركيبي للتخلّص من ذلك الثقل.

٢) إنَّ أصول أبنية الفعل الأجوف هي أصول مقدّرة لا أصل لها في الاستعمال، اقترحت قياسا على أبنية الثلاثي المجرّد الصحيح، وهي محاولة لتفسير أصل هذه الأفعال من حيث الأصل الثلاثي أو الرباعي؛ بسبب وجود الألف في وسط أبنية الأجوف وهي ألف طويلة.

٣) إنَّ المنهج اللغوي عند علماء العربية القدماء المتّبع في تفسير تلك التغيرات هو منهج شكلي في أصله، أو معياري كما يسميه الباحثون، يفسّر ما جرى للبنية من تغيير، من حذف أو قلب أو تبديل، وهو تفسير لا يبيّن المعنى العلمي للتغيير بل يوصفه، فقلب الواو والياء ألفاً لأنَّها وقعت بين فتحتين، فهو وصف للحالة لا غير.

٤) إنَّ القوانين الصوتية التي يعتمدها المحدثون هي قوانين مطّردة في تفسير معظم التغيّرات التركيبية في أبنية العربيّة لا سيما أبنية الفعل الأجوف، وتعدّد الكيفيات الصوتية عند المحدثين، واعتماد القوانين المختلفة في تفسير الحالة التركيبية دليل على قدرة اطّرادها وإمكانية التفسير فيها.

٥) لم يغنِ اعتماد القوانين الصوتية عن اعتماد المنهج المعياري عند القدماء، فسقوط أشباه الحركات من المزدوجات في أبنية الأجوف بسبب وقوعها بين حركتين متماثلتين في بناء (فَعَلَ) من الواوي واليائي هو منهج معياري خالص.

٦) لم يكن المحدثون على وتيرة واحدة في استعمال تلك القوانين، فيكادون أنْ يختلفوا، وينتقد أحدهم الآخر في استعماله لذلك القانون من دون غيره.

٧) إنَّ تشكّل المزدوجات الصاعدة في أبنية الفعل الأجوف المختلفة هي محور التغيير في هذه الأبنية عند المحدثين من الأصول المقدّرة لها، لما يشكّله هذه المزدوج من ثقل في النطق.

٨) لا يوجد رأي كامل شامل في تفسيرات المحدثين لهذه الأبنية.

٩) إنَّ الناطق العربي يكره الثقل في النطق، فيهرب نحو التعبيرات السهلة بعد إجراء التغيّرات التركيبية في الأبنية، وتعتمد تلك القوانين هذه الصفة كأساس لعملها، فكلّها تفسير من أجل بيان كيفية تحقيق السهولة في النطق وإجراء التغيّرات المناسبة، وعادة ما تكون بحذف المقاطع الصوتية المستثقلة أو إدغامها بحسب الحالة.

١٠) في منهج المحدثين بعض من التعقيد والمبالغة في تطبيق تلك القوانين الصوتية.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (٢٠٠٨). الخصائص. (د.ط). القاهرة: دار الحديث.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٩٣). سر صناعة الإعراب. تح. حسن هنداوي. ط٢. دمشق: دار القلم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٦٠). المنصف. تح. ابراهيم مصطفى وعبد الله الأمين. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العلمي.
- ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي. (١٩٨٧). الممتع في التصريف. تح. فخر الدين قباوة. ط١. بيروت: دار المعرفة.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. (د.ت). شرح المفصل. (د.ط). مصر: دار الطباعة المنيرية.
- الأنصاري، ابن هشام. (١٩٩٠). نزهة الطرف في علم الصرف. تح. أحمد عبد المجيد هريدي.(د.ط). القاهرة: مكتبة الزهراء.
- الأنطاكي، محمد. ١٩٧١. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط٣. بيروت: دار الشرق العربي.
- بشر، كمال. (٢٠٠٧). علم اللغة العام الأصوات. (د.ط). القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.
- البغدادي، عبد القادر. شرح شافية بن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي مع شرحه وشواهده. تح. محمد نور الحسن محمد الزفزافي ومحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- البكوش، الطيب. (١٩٩٢). التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث.ط٣. مصر: الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية.

❖ الثمانيني، عمر بن ثابت. (١٩٩١). شرح التصريف. ط١. الرياض: مكتبة الراشد.
❖ الداني، عثمان بن سعيد. (١٩٣٠). التيسير في القراءات السبع. (د.ط). مطبعة الدولة.
❖ الزين، عبد الفتاح. (١٩٩٩). بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنية. ط١. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
❖ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٨٨). الكتاب. تح. عبد السلام هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.
❖ شاهين، توفيق محمد. (١٩٨٠). أصول اللغة العربية بين الثنائية و الثلاثية. ط١. القاهرة: دار التضامن للطباعة.
❖ شاهين، عبد الصبور. (١٩٨٠). المنهج الصوتي للبنية العربية. (د.ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
❖ الشايب، فوزي حسن. (٢٠٠٤). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. (د.ط). الأردن: عالم الكتب الحديثة.
❖ الشايب، فوزي حسن. (١٩٩٩). محاضرات في اللسانيات. (د.ط). وزارة الثقافة.
❖ شحاتة، قباري محمد. (٢٠٠٥). إسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر دراسة صوتية صرفية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
❖ عبد التواب، رمضان. (١٩٨٢). بحوث ومقالات في اللغة. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.
❖ عبد التواب، رمضان. (١٩٩٧). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.
❖ عبد التواب، رمضان. (١٩٩٧). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ط٣. القاهرة: مكتبةالخانجي.

❖ عبد القادر، عبد الجليل. (١٩٩٨). علم الصرف الصوتي. (د.ط). عمان: دار أزمنة.
❖ عبد المقصود، محمد عبد المقصود. (٢٠٠٦). دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ط١. الدار العربية للموسوعات.
❖ عبده، داود. (٢٠١٠). دراسات في علم أصوات العربية. ط١. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
❖ القرالّة، زيد حليل. (٢٠٠٤). الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي. ط١. الأردن: عالم الكتب الحديث.
❖ المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. (١٣٨٦ هـ). المقتضب. تح. محمد عبد الخالق عظيمة. (د.ط). القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
❖ النوري، محمد جواد. (١٩٩٦). علم الأصوات العربية. ط١. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.

الرسائل الجامعية

❖ سيف الدين، بشار حمود. (٢٠١٨). أثر أصوات المد واللين في بناء الكلمة العربية. (رسالة ماجستير). الأردن: جامعة آل البيت.
❖ الكناعنة، عبد الله. (١٩٩٥). أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية دراسة لغوية. (أطروحة دكتوراه). الأردن: جامعة مؤتة.

البحوث

❖ الحمو، أحمد. (١٩٨٩). محاولة ألسنية في الإعلال.الكويت: مجلة عالم الفكر. م (٢٠). ع (٢٣).
❖ الزعبي، آمنة صالح. (٢٠١٣). التحولات ببنية الفعل الثلاثي بين العربية والعبرية دراسة مقارنة. الأردن: المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها. م (٩). ع (١).

❖ الشايب، فوزي حسن. (٢٠٠٢). الحركات نقطة الضعف في الدراسات الصوتية عند العرب. الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ع٨٠/ ٢٠.
❖ عبد اللطيف، محمد حماسة. (١٩٩٨). ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين. القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء ٤٦.